الأنباء
الخميس 3 يناير 2013

مصادر في "تقصي الحقائق": سيارات السفارة الأميركية كانت تستخدم في العنف

قناة مشفرة أعدها الفقي لتنقل لمبارك أحداث الثورة مباشرة والعادلي يعترف بتلقيه طلباً من الشريف لفض المظاهرات بالقوة

صورة للرئيس السابق حسني مبارك أثناء محاكمته

.. وصورة أرشيفية لموقعة الجمل المشهورة (أ.ف.ب)

عدد من قيادات "الوطني" استخدمت البلطجية ضد المتظاهرين أثناء الثورة

القاهرة ـ وكالات: كشفت مصادر داخل لجنة تقصي الحقائق حول احداث ثورة 25 يناير وما تلاها من احداث عن ان تقرير اللجنة الذي تعرض لـ 16 حدثا اهمها ثورة 25 وموقعة الجمل وما تلا الثورة من احداث توصل الى ان افراد وضباط شرطة وقوات مسلحة متورطون في حمل الأسلحة النارية ومسؤولون عن قتل المتظاهرين اثناء احداث الثورة. وحسبما نشرته «بوابة الاهرام»، ذكرت المصادر ان تقرير اللجنة سجل اعترافات في غاية الخطورة للواء حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد بتهمة قتل المتظاهرين، واعترف بأن صفوت الشريف امين عام الحزب الوطني المنحل اتصل به يوم 27 يناير وطلب منه فض تلك التظاهرات بالقوة وطلب منه بعض الأشياء الأخرى.

وطلب الشريف من العادلي، وفقا للتقرير النهائي للجنة، ان يقف في مواجهة المتظاهرين في يوم «جمعة الغضب»، وأكد العادلي في اعترافاته انه رفض كلام الشريف، واعترف العادلي بأنه كان على علم ان بعض الضباط والجنود من الشرطة من الممكن ان يطلقوا النار من اعلى وزارة الداخلية، وكل اسماء الضباط موجودة في دفاتر الخدمة.

وحسبما ورد بالتقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق، فإن وزير الإعلام الأسبق انس الفقي وعددا من القيادات اعدوا قناة مشفرة لرئيس الجمهورية السابق حسني مبارك لمشاهدة جميع احداث الثورة، وقد تم مسح ما سجل عليها بينما احتفظ المتهمون بنسخ خاصة.

وقال عضو الأمانة العامة محسن بهنسي ان اللجنة بدأت في جمع الأدلة والاستماع للشهود بناء على القرار الجمهوري رقم 10 لسنة 2012 وانه تقدم للجنة شاهد عيان قال انه في احداث ثورة 25 يناير اخبرنا بأن بعض القيادات الأمنية وأفراد القوات المسلحة كانوا متواجدين أعلى سطح فندق شهير بميدان التحرير وحدد اسماء بعينها سيتم تقديمها لجهات التحقيق.

وقال بهنسي ان التقرير النهائي للجنة تضمن ما كشف عنه العادلي خلال قيام اللجنة باستجوابه، وهو ان بعض سيارات السفارة الاميركية كانت تستخدم في اعمال العنف، وكانت تدخل البلاد دون فرض اي نوع من القيود عليها.

وكشف العادلي انه طبقا لأوامر الخدمة الصادرة من وزارة الداخلية، سيتم الكشف من خلالها عن الضباط الذين تواجدوا بميادين الثورة المختلفة وقاموا بقتل المتظاهرين، وان اوامر الخدمة مكتوب بها اسم كل ضابط.

واشار بهنسي الى ان تقرير اللجنة تضمن انه تم التوصل الى معلومات كاملة، وهي ان الرئيس السابق كان لديه علم بالاحداث التي تجري في ميدان التحرير، وانه وردت الى اللجنة شهادات تفيد بأن ضباط مباحث استعانوا بعدد كبير من البلطجية في موقعه الجمل، ولدينا معلومات عن تورط عدد من قيادات الحزب الوطني. وتعد أبرز التوصيات التي انتهت لها اللجنة اعادة التحقيق في قضية كشف العذرية لتحولها بعد سماع الشهود إلى جناية هتك عرض وطلبوا التحقيق فيها من جديد.

وكشف التقرير أيضا على دفاتر رسمية وسجلات تكشف يوميات وعهدة السلاح الخاصة بتحركات الضباط ومن ثم تم تحديد اسماء عدد كبير من الضباط والجنود أثناء تواجدهم في الميادين واستخدامهم للسلاح الميري والشخصي لفض المظاهرات وقتل المتظاهرين، كما تبين للجنة ان هناك عددا كبيرا من قيادات الحزب الوطني وضباط الداخلية كانوا يجندون البلطجية منذ عام 2005 واستخدموهم ضد المتظاهرين خلال الثورة، هذا فيما أكد شهود العيان والأدلة أن هناك عددا من القوات المسلحة وضباط الشرطة حجزوا غرفا في أحد الفنادق المعروفة المطلة على ميدان التحرير وقاموا بالتصوير وكانت معهم أسلحتهم الآلية.

كما تبين للجنة من متابعة الاتصالات تواجد عدد من قيادات وزارة الداخلية قرب القصر العيني واعطائهم أوامر بالتعامل مع المتظاهرين، هذا كله فيما له علاقة بالأيام الأولى في الثورة منذ يوم 25 وحتى يوم التنحي تقريبا، أما عن المذابح عقب التنحي، فقد أكد مصدر لـ «التحرير» أنه تبين للجنة في مذبحة ماسبيرو أن هناك ضباطا من القوات المسلحة قاموا بإعطاء أوامر للتعامل مع المتظاهرين بالسلاح الناري واستخدام المدرعات في دهس المتظاهرين وقد طالبت اللجنة بالتحقيق مع أسماء محددة من القيادات والضباط، وكذلك التحقيق مع عدد من مسؤولي جهاز التلفزيون لمسؤوليتهم المباشرة عن حشد الشارع ضد المتظاهرين في ماسبيرو، وكذلك بعض النداءات التي قام بها أحد الضباط بمنطقة بولاق أبو العلا ومناداته أن الجيش يستغيث بالمواطنين مما أدى الى وفود عدد كبير من البلطجية الى ماسبيرو مسلحين لوقف العدوان على الجيش حسب رواية شهود العيان وكذلك تحديد اسماء الضباط المسؤولين عن المدرعات التي دهست المواطنين والتي تم حبس الجنود الوحيدون في القضية عن طريق القتل الخطأ.

من جهة أخرى، أوضح التقرير فيما يخص مذبحة بورسعيد تورط عدد من أفراد الشرطة في قتل المتظاهرين كما تبين لهم أن حكم المباراة واتحاد الكرة مسؤولون مسؤولية جنائية عن هذه الاحداث.

وفي مذبحة محمد محمود، أكدت لجنة تقصي الحقائق أن ما حدث من اعتداء على المواطنين كان مسؤولية الشرطة والجيش والذي أدى الى إطلاق غازات كثيفة وقد تبين للجنة أنها قنابل منتهية الصلاحية وخطورتها تكمن في إطلاقها في الأماكن المغلقة أو المتكدسة بالسكان أو الضيقة وأنها سبب في قتل المتظاهرين بالاختناق، كما استمعت لجنة تقصي الحقائق للشاهد الأول في قضية مجلس الوزراء مهند سمير الذي تم الاعتداء عليه في ميدان التحرير من قبل بلطجية وقد تم تصوير شهادته منذ شهور أثناء محبسه في سجن طرة وقام خلالها بتحديد أشخاص وأسماء عدد من ضباط القوات المسلحة ممن قاموا بقتل المتظاهرين بشكل مباشر.

وأكد التقرير ايضا مسؤولية القوات المسلحة وبطلجية عن قتل المدنين في مذبحة العباسية 1 والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين ومنهم الشهيد محمد محسن، كما تبين للجنة تقصي الحقائق أن في موقعة السفارة الإسرائيلية تبين أن الداخلية كانت تستطيع فض الاعتصامات منذ بدايتها، لكنهم تركوا المندسين يكسرون السور وكانت ملابسهم رثه وأشكالهم غريبة، وقد قامت الداخلية بعد ذلك بإطلاق غازات كثيفة عليهم مما أدى الى تبادل طوب وحجارة من المتظاهرين على الجنود ومن الجنود غازات كثيفة على المتظاهرين، كما تبين صرف مبالغ طائلة أثناء موقعة الجمل، كما أكدت مصادر من لجنة تقصي الحقائق أن القوات المسلحة وأجهزة الإعلام لم تقدم العون الكامل لسلطات التحقيق فيما له علاقة بعملها كلجنة تقصي الحقائق عن قتل المتظاهرين.

وتم الانتهاء في يوم الخميس الموافق 27 ديسمبر من كتابة التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق بوجود ممثلي كل من وزارة الداخلية والأمن القومي والقوات المسلحة وعقد الاجتماع النهائي يوم الأحد الموافق 30 من ديسمبر عام 2012 بحضور كل السابق ذكرهم فيما عدا محمد الدماطي عضو لجنة تقصي الحقائق.

عائض القرني يطالب دعاة بمصر بـ«ترك السب»

القاهرة: طالب الداعية السعودي الشيخ عائض القرني، الشعب المصري بـ «التوحد واجتماع الصف والاعتصام بحبل الله»، ناصحا الدعاة المصريين بترك «الاقصاء والسب والفضيحة». وفي اول لقاء مباشر له مع الشعب المصري خلال محاضرة ألقاها في مسجد الحصري بمدينة السادس من اكتوبر جنوب القاهرة امس الاول بعنوان «ادخلوا مصر ان شاء الله آمنين» قال القرني: «جئت مصر لاحيي جميع المصريين ولا استثني حزبا او طائفة لأن الاسلام يدعو الى جمع الشمل»، مشددا على ان «مصر تتسع للجميع». واضاف: «كل مصري على ارض مصر له حق في المواطنة بشرط الا يخرب او يفسد».

وانتقد القرني في محاضرته «جنوح» بعض الدعاة الى ما اسماه «الاسلوب الفج في الدعوة» وقال: «احيي الوسطية التي تعم مصر وعدم الاقصاء لأحد وعدم وجود خطاب فج واطلب منكم ان تغلقوا مدرسة السب والفضيحة ولتأت مكانها مدرسة (فاعف عنهم) و(ادفع بالتي هي احسن) وطمئنوا اهل مصر بخطاب الرحمة والمحبة».

وتابع القرني بعد تقديم محمد حسان الداعية المصري المعروف له: «الله لم يسمنا باسم جماعة اسلامية او حزب او طائفة وانما سمانا جماعة مسلمة وديننا ليس ثقافة مجردة ولا فلسفة عقيمة»، موجها نداءه للمفكرين ورجال الاعلام في مصر بأن «سبيل الاسلام يتسع للجميع».

واعتبر القرني لقاءه مع الشعب المصري بأنه «يأتي في يوم لن ينساه» مضيفا: «سأسجل في حياتي انني أتيت وسلمت على اهل مصر ونشكركم لأنكم اتيتم الينا في بلادنا مربين ومعلمين ولكم الريادة والعلم والتخصص».

منع أعضاء الحكومة والعُمد والمحافظين من عضوية البرلمان

العربية.نت: قال د.محمد سليم العوا، رئيس اللجنة القانونية للحوار الوطني في مؤتمر صحافي بقصر الاتحادية معلقا على تفاصيل مشروع قانون الانتخابات البرلمانية الذي توصلت اليه جلسات الحوار الوطني ان القوى المشاركة في الحوار ملتزمة بما سيخرج به الحوار الوطني، ولا يعقل ان تتفق القوى على شيء وتخالفه عقب دخولها البرلمان. وأوضح د.العوا انه فيما يتعلق بمنع السلطة التنفيذية من عضوية المجالس النيابية، ان المقصود بها اعضاء الحكومة والمحافظون والعمد ورؤساء الشركات القابضة. هذا وأعلن د.ياسر علي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية انه استكمالا لجلسات الحوار الوطني التي دعا اليها الرئيس د.محمد مرسي، في اطار التعديل على قانون انتخابات مجلس النواب القادم، توصل الحوار الى ما يلي من مقترحات لتقديمها للحكومة للنظر في تضمينها مشروع القانون الذي ستتقدم به لمجلس الشورى:

أولا: عمل التعديلات الضرورية على قانون مجلس الشعب رقم 38 لسنة 1972 بالقدر الذي تصبح معه نصوصه متوافقة مع نصوص الدستور الجديد.

ثانيا: أبقت اللجنة على اعضاء مجلس النواب 498 عضوا وتقسم الدوائر الانتخابية وترتيب القوائم والمقاعد الفردية على النحو الذي جاء عليه في القانون القائم تمكينا للناخبين والمرشحين من المشاركة السياسية الفاعلة في دوائرهم ولجانهم التي اعتادوا عليها.

ثالثا: نصت التعديلات التي أدخلتها اللجنة على انه في جميع الأحوال يجب ان تتضمن كل قائمة مرشحة على الأقل من النساء على ان يكون ترتيبها في الدوائر التي تمثل بأكثر من أربعة مقاعد في النصف الأول من القائمة.

رابعا: أجازت التعديلات المزج بين المرشحين المستقلين والمرشحين الحزبيين في قائمة واحدة.

«الضرائب» تفعّل خطة لتحصيل 20 مليار جنيه من المتأخرات

القاهرة ـ أ.ش.أ: أصدر ممدوح عمر رئيس مصلحة الضرائب المصرية قرارا بتفعيل الخطة التي وضعتها المصلحة لتحصيل المتأخرات الضريبية البالغة 60 مليار جنيه، والتي كانت تمثل مبالغ مهدرة لا تستفيد منها الخزانة العامة وحملا ثقيلا يرهق كاهل المصلحة.

وأضاف عمر، في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط أمس، أنه يستهدف تحصيل 20 مليار جنيه من المتأخرات الضريبية خلال العام المالي الحالي 2013/2012، وذلك من خلال حصر المجتمع الضريبي وملاحقة المتهربين. وأشار إلى أن الهدف من الخطة تحقيق الحصيلة الضريبية بنسبة تفوق الربط المستهدف المقدر بنحو 233 مليار جنيه خلال العام المالي الحالي. وأوضح أنه أرسل خطة لكل منطقة على حدة، ليتم العمل بها، وسيتم حصر المجتمع الضريبي وملاحقة المتهربين، مشيرا إلى أن الفئات الأكثر تهربا من الضرائب هم المهنيون، وخاصة الأطباء.

إسرائيل قلقة من تصريحاته من زوالها خلال سنوات

العريان يتراجع: عبدالناصر لم يجبر اليهود على الخروج بكار: لو خرجت التصريحات من البرادعي أو موسى لثارت الدنيا

العربية.نت: بعد أن أثار غضب واستنكار المصريين وترحيب الإسرائيليين تراجع عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، عن أقواله بترحيبه بعودة اليهود المصريين إلى وطنهم، في أعقاب عودته من زيارة للولايات المتحدة. وبعد أن انتقد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر قال القائد الإخواني العريان إنه لم يطرد اليهود، ولكن كان يخوفهم بعد العدوان الثلاثي. وقال في حديث تلفزيوني: «أدعو إلى عودة اليهود، لأن البديل هو استمرار حالة الحرب مع الفلسطينيين، ولابد من التفكير في حل للقضية الفلسطينية، عن طريق تشجيع اليهود على الخروج من فلسطين، والبحث عن سلام عادل يعيد الأرض إلى الفلسطينيين، وليس تحقيق شعور نفسي بالكراهية فقط».

وبعد أن حذر خبراء مصريون من أن تصريحات العريان ستجر على مصر عواقب وخيمة وسيطالب اليهود باسترداد بيوتهم وأملاكهم أو تعويضهم بمليارات الدولارات، قال العريان إن الهجرة العكسية لليهود ستكون ضمن اتفاقيات وليست عشوائية، مطالبا الأوروبيين والأميركيين والروس بتحمل التعويضات الكافية لهم، لأنهم هم الذين صنعوا هذه الجريمة وعليهم أن يدفعوا ثمن هذه الجريمة.

ونقلت صحيفة «اليوم السابع» عن القيادي الإخواني قوله إن «حل الدولتين يواجه صعوبات هائلة، وأمين عام الأمم المتحدة أكد أنه إذا لم نجد حلا الآن، فسينهار حل الدولتين، ولابد أن نبحث عن حل بديل، وهو عودة الأمور كما كانت عليه قبل 70 سنة».

بكار: ما مناسبة الحديث عن يهود مصر؟

هذا وهاجم نادر بكار، المتحدث الرسمي باسم الجبهة السلفية، تصريحات العريان حول عودة اليهود لمصر، وتساءل عن مناسبة الحديث الآن عن يهود كانوا في مصر.

وتابع أنه من الأحرى أن يتحدث العريان عن شبابنا الذين يموتون غرقا في هجرته للبحث عن لقمة العيش، وعن عقول مهاجرة نحلم بعودتها لبلادنا العربية.

وقال عبر تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «لابد لصاحب الموقع التنفيذي من مراعاة تصريحاته جيدا».

وبحسب «بوابة الأخبار»، ذكر بكار أنه يتفق مع كل من يقول إن هذه التصريحات لو كانت خرجت من البرادعي أو موسى لثارت الدنيا، لكنني كما انتقدت تصريح العريان عن الهولوكوست أنتقد هذا التصريح أيضا».

وأوضح بكار أن التسوية بين من أجبر على مغادرة أرضه بعد احتلالها، وبين من هاجر إلى أرض مغتصبة محتلة، أمر لا يقبله عاقل، مشيرا إلى تصريحات العريان.

من جانبها، ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن مصادر سياسية إسرائيلية أعربت عن خيبة أملها من تصريحات العريان، بشأن زوال إسرائيل خلال 10 سنوات. وأضافت أن إسرائيل لم تشكك قط في شرعية الدولة المصرية، وهي تتوقع معاملتها بالمثل من دولة ترتبط معها بمعاهدة سلام، وذلك بحسب ما ذكرت صحيفة «اليوم السابع».

ورأت المصادر أن مثل هذه التصريحات تستدعي القلق، خاصة أنها تؤدي إلى نشوء أجواء معادية وسلبية بين البلدين.

باحث آثار مصري يطالب بفتح ملف استيلاء اليهود على «أم الرشراش» المصرية (إيلات)

القاهرة ـ أ.ش.أ: طالب الباحث الأثري د.عبدالرحيم ريحان مدير عام البحوث والدراسات الأثرية والنشر العلمي بسيناء ووجه بحري، بفتح ملف أم الرشراش (المرشرش) القرية المصرية التي تقع عند رأس خليج العقبة ومساحتها 1500 كم2 وقد استولت عليها إسرائيل في 10 مارس 1949 واختار الصهاينة لها اسم «إيلات» عام 1952 لتزوير تاريخها وربطها بخرافات صهيونية لا علاقة لها بالتاريخ والآثار مخترقين بذلك الهدنة التي عقدت بين مصر وإسرائيل في 24 فبراير 1949 بروودس.

وقال د.عبدالرحيم ريحان في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إن الدولة الصهيونية لم تكتف بالاستيلاء على قرية أم الرشراش المصرية بل قامت العصابة الصهيونية بقيادة إسحق رابين بقتل 350 شرطيا مصريا كانوا متواجدين بالقرية أثناء الهجوم وقد التزم هؤلاء الجنود الشرفاء بالهدنة ولم يطلقوا رصاصة واحدة وبهذا فهناك جريمة قتل واستيلاء على الأرض المصرية.

وطالب د.ريحان بتحويل قضية «أم الرشراش» للتحكيم الدولي وأن تشكل لجنة قومية عليا من أبرز الكفاءات القانونية والتاريخية والجغرافية للدفاع عنها ويستلزم ذلك البحث في الوثائق التاريخية والخرائط داخل مصر وخارجها ومقاضاة الدولة الصهيونية دوليا عن جريمة قتل الجنود المصريين.

ويؤكد ريحان أن «أم الرشراش» مصرية وأنه لما تسلم محمد علي حكم مصر 1805 م استولى على قلاع الحجاز وجعل من نفسه حاميا للحرمين الشريفين وحدث نزاع بين محمد علي والدولة العليا (تركيا) أيام السلطان عبدالحميد الذي انتصر على محمد علي واسترجع منه الحجاز ورغم ذلك ظلت العساكر المصرية بقلاع الحجاز المويلح وضبا والوجه وقلعة العقبة وقلاع سيناء كقلعة نخل لحماية درب الحج ولما أهمل درب الحج البري عبر سيناء بعد تحوله للطريق البحري عام 1885م طالبت الدولة العثمانية محمد علي باسترجاع قلاع الحجاز فسلمها وكان آخر القلاع التي سلمت قلعة العقبة عام 1892م وأصدر السلطان العثماني فرمانا في 1892 بضم منطقة العقبة للأراضي الحجازية وبقيت أم الرشراش وطابا ورأس النقب تحت الحكم المصري.

وفي عام 1906 عندما كانت مصر تحت الانتداب البريطاني احتلت القوات العثمانية مثلث أم الرشراش وطابا ورأس النقب وانسحبت منها تحت الضغط البريطاني وعقدت معاهدة 1906 بين السلطان العثماني ومصر ونصت على أن تكون طابا ورأس النقب لمصر وأم الرشراش للحجاز.

إحالة مشروع قانون الصكوك الإسلامية إلى هيئة كبار العلماء بالأزهر لإبداء الرأي الشرعي

القاهرة ـ أ.ش.أ: أحال د.أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف أمس إلى هيئة كبار العلماء بالأزهر مشروع قانون الصكوك الإسلامية، مطالبا بوضعه على جدول أعمال الهيئة في اجتماعها القادم لمناقشته وإعلان الرأي الشرعي المستفيض بشأنه. وكان شيخ الأزهر قد تلقى في وقت سابق أمس رد وزارة المالية على ملاحظات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر على مشروع الصكوك الإسلامية وذلك بعد مناقشته في لجنة البحوث الفقهية بالمجمع. وأبدى علماء المجمع وبعض خبراء الاقتصاد الإسلامي ملاحظاتهم على المشروع خاصة فيما يتعلق بالبيع للأجانب وفترة القروض الزمنية، حيث تحفظ المجمع على مدى مطابقة المشروع للشريعة الإسلامية، وأعلن أعضاء المجمع رفضهم للمشروع.

وكان رئيس الجمهورية د.محمد مرسي قد أحال مشروع الصكوك الإسلامية إلى د.أحمد الطيب لإبداء الرأي الشرعي فيه ومدى مطابقته للشريعة الإسلامية.

فيما طالبت وزارة المالية بسرعة تطبيق المشروع بعد إقراره شرعيا من الأزهر وأرسلت ردها على ملاحظات المجمع غير أن د.أحمد الطيب رأى عرضه على هيئة كبار العلماء باعتبارها الجهة الشرعية الأعلى لإبداء الرأي الشرعي النهائي ومن المقرر تحديد اجتماع عاجل للجنة خلال الأيام القليلة المقبلة.

يذكر أن الصكوك الإسلامية المقترحة ينظر إليها باهتمام اقتصادي بالغ حيث انه ينتظر استخدام حصيلتها في تمويل المشروعات الاستثمارية بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.